

برنامج التنمية الخماسي 2014-2010



بيان اجتماع مجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء يوم الإثنين 24 ماي 2010 اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وأصدر إثر ذلك بيانا فيما يلي نصه الكامل :

"ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اجتماعا لمجلس الوزراء يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق 24 مايو 2010 .

أولا - استهل مجلس الوزراء أعماله متناولا بالدراسة والموافقة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014 .

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز .

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال :

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين

- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء

-تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها

-أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب

-وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال .

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص :

-بأكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

-أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات

-ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة

-وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

-أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة

-وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض .

ستعبي التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتر وكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية .

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادمج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستتضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة .

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية .

عقب الموافقة على البرنامج هذا تناول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الكلمة ليذكر بأن " هذا البرنامج جاء وفاء للعهد الذي قطعه على نفسي أمام الأمة في شهر فبراير من السنة الفارطة بغية الإبقاء على دينامية إعادة الإعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات. إنه يتعين الآن على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة وأن تنفيذه قد انطلق مع بداية هذه السنة مع الدفعات الأولى من تراخيص البرامج واعتمادات الدفع التي تم النص عليها في قانون المالية. كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجدوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد ."

واستطرد رئيس الجمهورية قائلا "حقا إننا توصلنا بدعم من شعبنا إلى إعادة السلم وخوض غمار المصالحة الوطنية التي تجني الجزائر ثمارها من خلال تحرير طاقاتها لتدارك ما فاتها ولمواجهة التحديات. ويبقى علينا من الآن فصاعدا أن نعزز قدراتنا التنموية الوطنية ونحرر التنمية من التبعية للمحروقات التي لا تدوم فهذا الثمن وحده سيأتي لنا تأمين المستقبل وديمومة نهج العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني الذي انتهجناه ."

وأكد رئيس الدولة أنه "لا جدال في أن الانتكاس يكون مأل كل نهضة اقتصادية ما لم تتمخض عن القدرات الذاتية التي تؤمن لها الاستمرار ويكفيها النظر إلى آثار الأزمة الاقتصادية في كثير من مناطق العالم لتتذكر الدرس الذي تكبدناه بكثير من الألم قبل أقل من عشرين سنة. وفيما يخلصنا الجزائر من الديون الخارجية وجندنا جملة الموارد المتوفرة لاستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخذنا إجراءات لاسترجاع تحكم البلاد في اقتصادها. غير أن ذلك سيكون غير كاف إذا لم ترافقه تعبئة أكبر من قبل الجميع من أجل استدرار أقصى فائدة من سائر هذه المكاسب ."

وأضاف رئيس الجمهورية "على امتداد عشر سنوات قمنا بتحسين الظروف اليومية للمواطنين في جميع الميادين ومكنا البلاد بفضل الإنفاق العمومي أساسا من دحر البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات. ويتعين علينا الآن القيام بوثبة نوعية أخرى بطبيعة الحال من خلال مواصلة التنمية الاجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية لكن كذلك من خلال تثمين أوفى لقدراتنا الانتاجية وإمكاناتنا الاقتصادية . من هذا المنظور بالذات وبعد مباشرة برنامج هام لدعم الفلاحة منذ العام الماضي قررنا اليوم تعبئة موارد معتبرة لتحديث المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات ."

وأشار رئيس الجمهورية قائلا " لهذه الغاية سنضيف ابتداء من هذه السنة إلى كافة التحفيزات المعتمدة لتشجيع الاستثمار دعما هاما لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما سنوسع برامج تحديث المؤسسات العمومية بحيث تشمل جميع المؤسسات التي ما تزال تتوفر على سوق داخل البلاد بأن نجند إلى جانبها الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية ومن عقود متصلة بالبرنامج العمومي للاستثمارات. وسنوسع أخيرا الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية ."

واغتمت رئيس الدولة هذه الفرصة ليهيب بالمقاولين والإطارات المسيرة للمؤسسات والعمال تحويل الاستثمارات العمومية هذه إلى مكسبات للأداة الاقتصادية الوطنية وإلى مناصب شغل ينشئونها لصالح الشباب وإلى قدر يذكر من الصادرات من غير المحروقات .

وإذ توجه إلى الحكومة أمر رئيس الجمهورية أن يسهر كل قطاع على الإعداد الجيد للمشاريع من أجل تجنب إعادة تقويم التكاليف مؤكداً أن الخزينة العمومية تقوم من خلال هذا البرنامج بتعبئة جميع قدراتها .

وأكد رئيس الجمهورية أن: "كل قطاع سيعرض على رأس كل سنة مدى تقدمه في تنفيذ برنامجه وسنقوم كل سنة بتقدير الوضع المالي للبلاد حتى نأخذ عند الاقتضاء وسائلنا المالية بعين الاعتبار ذلك أننا نستبعد مقدما أي لجوء إلى الاستدانة من الخارج. كما أننا سنرافق هذا الإنفاق العمومي الهام لصالح التنمية بما يلزم من الصارمة لكي نقضي على أي إفراط وأكثر من ذلك على أي تبذير في تسيير الدولة والجماعات المحلية. وموازية مع ذلك سيتعين على آليات الرقابة أن تؤدي دورها كاملا كما سبق لي وأن أمرت به في تعليمتي الأخيرة ."

وختم رئيس الجمهورية ملاحظاته حول هذا الملف الهام بالإيعاز إلى أعضاء الحكومة بتنظيم حملة شرح لمحتوى برنامجهم القطاعي من خلال وسائل الإعلام وبمناسبة زيارتهم الميدانية. كما أمر الولاية بإعلام المنتخبين والمجتمع المدني ببرنامج التنمية المخصص لولاياتهم .

ثانيا - واصل مجلس الوزراء أعماله متناولا بالدراسة والموافقة مشروع قانون تمهيدي يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة .

يقترح هذا النص تعريفا لمختلف الفضاءات المحمية الموزعة على سبع فئات هي الحظيرة الوطنية والحظيرة الطبيعية و المحمية الطبيعية التامة و المحمية الطبيعية و حظيرة تسيير الأوطان والأنواع والموقع الطبيعي والرواق البيولوجي. كما ينص على كفاءات ترتيب المجالات المحمية بناء على رأي لجنة وطنية مختصة بمشاركة السلطات المحلية المعنية إقليميا. ويحدد في الأخير أنماط تسيير المساحات المحمية والاحكام الكفيلة بضمان حماية حقيقية لها .

وإذ تدخل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول هذا النص التشريعي سجل أنه جاء تنمة لأدوات السياسة الشاملة التي تمت مباشرتها منذ عقد من الزمن من أجل الحفاظ على البيئة وترقية تنمية مستدامة وتفعيل تهيئة الإقليم مع التوجيه نحو شغل افضل للفضاء في ولايات الهضاب العليا والجنوب .

وأضاف رئيس الجمهورية "أرجو أن تتولى الحكومة إدراج إدارة وتوجيه التنمية الوطنية ضمن هذه الرؤية بما يتيح تجسيدها على المديين المتوسط والبعيد ."

وفي الاخير أوعز رئيس الدولة للحكومة بالقيام بعملية شرح وتحسين باتجاه الرأي العام لاسيما في المناطق التي ستكون معنية بتطبيق هذا التشريع الخاص بالمجالات المحمية وذلك بغية استقطاب انخراطه واسهامه في حماية هذه المجالات وتنميتها .

ثالثا- بعد ذلك تناول مجلس الوزراء بالدراسة والموافقة كذلك مرسوما رئاسيا يتضمن إنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة .

تتمثل مهمة المركز هذا في انجاز دراسات واستغلال المعطيات ذات الصلة من أجل مساعدة السلطات العمومية على إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية المرأة وحماية الأسرة والطفولة. وسيوضع هذا الإسهام في متناول الفاعلين الجامعيين والمجتمع المدني المشاركين في ترقية السياسة الوطنية في هذا المجال. زيادة عن ذلك سيسهم المركز في تعميم التقدم الهام المحقق في ترقية دور المرأة وفي تحسين ظروف الأسرة والطفولة وحمايتها من حيث هي عناصر أساسية في السياسة الوطنية للتنمية البشرية .

أعنتم رئيس الجمهورية هذه المناسبة ليكلف الحكومة بالتعجيل في تجسيد القرارات والإجراءات التي أعلن عنها في 8 مارس 2009 وعلى الخصوص تشجيع التكوين والتشغيل بما في ذلك بالبيت لفائدة الفتيات والنساء خاصة في المناطق الريفية وإنجاز برنامج دور الحضانة المتوخي منه تسهيل دخول المرأة الحياة العملية الى جانب الأحكام التشريعية القاضية برفع حظوظ المرأة في عضوية المجالس المنتخبة طبقا لأحكام الدستور .

رابعاً- اختتم مجلس الوزراء أعماله بدراسة قرارات فردية تقضي بالتعيين في مناصب عليا للدولة والموافقة عليها.

جهود كبيرة للدولة من اجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد

ستخصص الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة 2010-2014 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للامة .

و قد تم الاعلان عن هذه الجهود المالية للسلطات العمومية خلال مجلس الوزراء الاخير الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و التي تؤكد في فلسفتها الارادة في الاستمرار على طريق التحديث و التنمية الاجتماعية للبلاد .

و تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010-2014 (21.214 مليار دج) ارادة السلطات العمومية في المحافظة على "هذه الدينامية الخاصة" التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق و النقل بالسكك الحديدية والصحة و ادخال الكهرباء الريفية او التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الاكثر عزلة و بعدا .

و يرى خبراء ان مبلغ الالتزامات المالية التي اقرها رئيس الجمهورية خلال البرنامج الخماسي المقبل يترجم "ارادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من اجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ."

كما يشير ملاحظون اخرون الى ان "المبالغ التي ستستثمرها الدولة الجزائرية للبرنامج الخماسي 2010-2014 يساوي تقريبا نصف ما قرره الزعماء الاوروبيون منذ اسبوعين من اجل انقاذ اليونان من الافلاس و الوقاية من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز ."

ويرى مختص اخر ان الجزائر لم يسبق لها في واقع الامر ان خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي "حيث ان الظروف الحالية ملائمة لهذا الالتزام المتميز للسلطات العمومية من اجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية و اقتصادية مهيكلية ."

و دعم ذات المختص رؤيته بالقول "بتوفر تسيير جيد لمداخل المحروقات التي تتراوح منذ سنوات في حدود 55 مليار دولار سنويا و تحكم في التضخم بين (4-3 بالمائة) و نسبة نمو بين 4-5 بالمائة سنويا رغم الازمة المالية العالمية و مؤشرات اقتصادية جيدة علاوة على ان الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياطات صرف معتبرة".

الجزائر التي استثمرت أكثر من 150 مليار دولار في آخر برنامج خماسي في أوج الأزمة المالية التي ضربت اقتصادات محضرة بشكل أكبر للصدمات المالية تؤكد أنها تعتزم تخصيص أفضل عائداتها من صادرات المحروقات ل "رفاهيتها الاجتماعية" و تلبية الإحتياجات الاجتماعية لسكانها.

و من ثم تقسيم قيمة 286 مليار دولار التي تعتزم السلطات العمومية استثمارها بين سنتي 2010 و 2014 إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية و طرقات سريعة و التزويد بالماء الشروب ...) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج). كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

اجمالا ستوجه أكثر من 40 بالمئة من الإستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية.

استكمال او تشييد سكنات و مستشفيات و منشآت مدرسية و طرقات و وسائل النقل و خلق مناصب الشغل: لم يتم "اهمال" أي قطاع لإعطاء حركية خاصة لهذا الغلاف المالي الهام الذي خصصته الدولة لتدارك التأخير و تعزيز التقدم الكبير في عدة مجالات و ببساطة تحسين الحياة اليومية للجزائريين بشكل معتبر.

عموما فان هذا البرنامج يتمثل تقريبا في ربط مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي و بناء 35 سدا و 400 مسبح و أكثر من 200 دارا للشباب و 1000 متوسطة و 850 ثانوية و 1500 منشأة صحية من بينها 172 مستشفى و مليوني مسكن في ظل انتعاش صناعي رائع عن طريق انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

كما يتمثل هذا البرنامج الطموح للغاية و السخي في فلسفته الخاصة بالتنمية الإجتماعية في إستحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل و العائدات لمئات الآلاف من الشباب و فرص الأعمال و الإستثمارات في عدة فروع.

باختصار الأمر يتعلق ببرنامج كشف عن هذا الطموح الكبير للرئيس بوتفليقة في استكمال في أفضل الظروف الإقتصادية و الإجتماعية برنامج عمله بالنسبة للسنوات الخمسة المقبلة.

التنمية البشرية: ركيزة اساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي 2010-2014

يولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مكانة متزايدة الاهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة اساسية لمواصلة مسار اعادة الاعمار الوطني.

و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر ب286 مليار دولار (ما يعادل 21.214 مليار دينار) و الذي صادق مجلس الوزراء عليه يوم الاثنين الماضي ميزانية معتبرة تقدر ب6ر9.386 مليار دج لهذا المحور الهام الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف اطواره (الابتدائي و المتوسط و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية.

كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الثقافة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني و المجاهدين الى هذه الديناميكية الجديدة التي تاتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي و الاجتماعي المباشر فيه منذ عقد.

و اشار الملاحظون الى ان الميزانية الثقيلة التي خصصت لهذه المشاريع المتعددة في مجملها تستلزم "من الجميع الصرامة و المتابعة و المراقبة لضمان نجاح تام لهذا المشروع الكبير الذي ياتي لصالح الجزائريين و الجزائريات".

و اكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال تدخله في مجلس الوزراء يقول "أننا سنرافق هذا الإنفاق العمومي الهام لصالح التنمية بما يلزم من الصرامة لكي نقضي على أي إفراط وأكثر من ذلك على أي تبذير في تسيير الدولة و الجماعات المحلية".

أشار يقول "موازة مع ذلك سيتعين على آليات الرقابة أن تؤدي دورها كاملا كما سبق لي وأن أمرت به في تعليمتي الأخيرة".

كما أمر رئيس الجمهورية أن "يسهر كل قطاع على الإعداد الجيد للمشاريع من أجل تجنب إعادة تقويم التكاليف" مؤكدا أن "كل قطاع سيعرض على راس كل سنة مدى تقدمه في تنفيذ برنامجه".

و اذا توجب على الحكومة تجسيد هذا البرنامج دعا رئيس الدولة "كافة المواطنين لكي يتجددوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد".

يتضمن البرنامج الخماسي هذا المشاريع المبرمجة للإنجاز وفقا للمؤشرات الرقمية المتضمنة في البيان الأخير لمجلس الوزراء.

و يتضمن البرنامج إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم ونصف داخليات و التي اوكلت مهمة إنجازها لوزارة التربية الوطنية التي تستفيد من ميزانية تقدر ب852 مليار دينار.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير و44 مطعما جامعييا و غلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.

و في قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

و بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من اجل اعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن (منها 500.000 ايجاري و500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي).

و بخصوص قطاع المياه فقد تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار قصد إنجاز 35 سدا و25 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات.

ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستنتم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال او إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

و في مجال الطاقة فقد تم رصد أزيد من 350 مليار دينار لهذا القطاع لاسيما من اجل ربط حوالي مليون (01) بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.

كما إستفاد قطاع الشباب و الرياضة من خلال هذا البرنامج من أزيد من 1130 مليار دينار من اجل إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الجوارية و160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و230 بيتا ودورا للشباب وكذا أكثر من 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب.

كما إستفاد قطاع الثقافة من أزيد من 140 مليار دج قصد انجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و44 مسرحا و12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسليية العلمية.

أما قطاع الإتصال فقد رصد له مبلغ يفوق 106 ملايين دينار من اجل تحسين التجهيزات الاذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

و تم رصد ايضا أزيد من 120 مليار دج لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية اسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

كما رصد البرنامج لقطاع التضامن الوطني غلاف مالي بأزيد من 40 مليار دينار سيسمح خصوصا بانجاز اكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالاشخاص في شدة.

أما بالنسبة لقطاع المجاهدين قد تم رصد له أزيد من 19 مليار دينار ولاسيما من اجل انجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج واعادة التربية و17 متحفا ومركبا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.

تخصيص قرابة 10000 مليار دينار للتنمية البشرية

تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في اطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014.

في مجال التنمية البشرية فقد تم تخصيص مبلغ 9386ر6 مليار دينار منها:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية واكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم ونصف داخليات.

- 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و400.000 سريرا و44 مطعما جامعيًا.

- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.

- 619 مليار دينار لقطاع الصحة موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

- أزيد من 3700 مليار دينار لقطاع السكن من اجل اعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن (منها 500.000 ايجاري و500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي). وسيتم تسليم 1ر2 مليون سكن خلال الخماسية على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015 و2017.

- أزيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لاسيما من اجل ربط حوالي مليون (01) بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.

- أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه قصد انجاز 35 سدا و25 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات. ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال او انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

- أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني ستسمح خصوصا بانجاز اكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالأشخاص في شدة.

- أزيد من 1130 مليار دينار لقطاع الشباب و الرياضة من اجل انجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الجوارية و160 قاعة متعددة الرياضات واكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و230 بيتا ودورا للشباب وكذا اكثر من 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب.

- أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين لاسيما من اجل انجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج واعدة التربية و17 متحفا ومركبا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.

- أزيد من 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية اسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

- أزيد من 140 مليار دينار لقطاع الثقافة قصد انجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و44 مسرحا و12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسلية العلمية.

- أزيد من 106 ملايير دينار لقطاع الإتصال من اجل تحسين التجهيزات الاذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

تحسين الخدمة العمومية: تخصيص حوالي 379 مليار دج للعدالة

تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010-2014.

و ستوجه 379 مليار خاصة إلى انشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

و يذكر أنه منذ بداية إصلاح قطاع العدالة في 1999 تم استيلام حوالي خمسين منشأة قضائية في حين تم تحديث 80 بالمائة من المنشآت الموجودة مع ربطها بالشبكة المعلوماتية في أواخر 2009.

و بالإضافة إلى انشاء حوالي عشر محاكم إدرائية على مستوى عدة ولايات دخلت محكمة الجزائر العاصمة حيز التشغيل منذ مارس الفارط طبقا للتشريع الإداري الجديد الذي يلغي الغرف الإدارية التابعة للمجالس القضائية و تعويضها بمحاكم إدرائية.

و من المنتظر إنجاز 81 سجنا بسعة استقبال 50.000 سجين 13 منها بسعة استقبال 1900 سجين هي قيد الانجاز في إطار إصلاح المؤسسات العقابية الذي يرمي إلى أنسنة ظروف السجن.

و دائما في إطار هذا الإصلاح الذي خص تكوين الموارد البشرية تم تكوين حوالي 2000 قاضي بين 1999 و 2010 بحيث ارتفع عدد القضاة إلى حوالي 4000.

و كان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أعطى تعليمات بتوظيف 470 قاضي خلال كل سنوات البرنامج الخماسي (2010-2014).

كما تميزت مراجعة النظام التشريعي الوطني بإصدار 159 نصا من بينها 41 نصا تشريعيًا و 13 مرسوما رئاسيا و 58 مرسوما تنفيذيا منذ بداية إصلاح القطاع.

و من جهة أخرى أبرزت الإحصائيات الجزائية أن السياسية الجزائية التي يتم انتهاجها في الجزائر تعد "فعالة" كما ساهمت في تقليص الجريمة.

و حسب الخبراء سمح إصلاح العدالة الذي تمت مباشرته منذ 1999 بتحسين أداء العمل القضائي و تطبيق قرارات العدالة و ارتفاع حجم العمل القضائي و كفاءة أكبر في معالجة القضايا المتعلقة بأشكال الجريمة الجديدة.

و حسب نفس الخبراء فان نتائج اصلاح قطاع العدالة تؤكد الارادة التي توليها السلطات العمومية للقطاع مثلما جاء في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2009-2010 الذي أكد فيه على متطلبات القانون التي من شأنها نشر روح العدل.

في هذا الخصوص صرح رئيس الجمهورية يقول أن "اصلاح العدالة من الملفات ذات الأولوية بالنسبة إلينا إذ حرصنا على متابعتة بعناية خاصة" مشيرا الى أن الفرصة منحت له "لنتمين ما تحقق من نتائج عبر مختلف مراحل تنفيذ برنامج إصلاح العدالة".

و كان رئيس الدولة قد ذكر على سبيل المثال مضاعفة تعداد الموارد البشرية وتحسين ظروف استقبال المتقاضين وعمل القضاة ومساعدتي وأعوان القضاء.

في نفس الاتجاه تطرق رئيس الجمهورية الى الاجراءات المتخذة لسائر مصالح المؤسسة القضائية من مناهج وأساليب حديثة وتعزيز للوسائل المادية ومنها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال مما انعكس إيجابا على تحسين الأداء المهني مضيفا أن "هذا المسعى كان له صدى طيب لدى المواطنين والمواطنات".

كما دعا الرئيس بوتفليقة الى مراجعة كفاءات عمل بعض الجهات القضائية وفي مقدمتها المحكمة العليا ومجلس الدولة لتيسير مواجهتهما الحجم المتزايد من الطعون.

و أوضح رئيس الدولة في خطابه أنه "بات من الواجب مراجعة كفاءات عمل بعض الجهات القضائية وفي مقدمتها المحكمة العليا ومجلس الدولة لتيسير مواجهتهما الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة أمامهما".

و استرسل الرئيس بوتفليقة يقول الامر يخص "كذلك محكمة الجنايات" مشيرا الى أنه من الضروري أيضا "اعادة النظر في تنظيمها لتعزيز ضمانات الأشخاص الذين يمثلون أمامها من خلال إفادتهم بطرق أخرى للطعن على غرار ما هو معمول به على مستوى الجهات الجزائرية الأخرى".

و تم في إطار هذا البرنامج إنجاز حوالي 500 دار لصيانة الطرقات مجهزة بالإضافة إلى 15 حظيرة جهوية لصيانة شبكة الطرقات و التدخلات في حال وقوع تقلبات جوية أو انزلاقات للتربة.

و مكن البرنامج الخماسي السابق أيضا من إنجاز طريق سريع حديث بطول إجمالي يزيد عن 1720 كيلومتر و هو حاليا طور الاستكمال و سيجوز و يستغل حسب المعايير الدولية و إنجاز الطريق الاجتبابي الثاني للطريق السريع للجزائر العاصمة الذي يبلغ طوله الإجمالي 200 كيلومتر.

كما مكن البرنامج 2005-2009 من تطوير الطريق العابر للصحراء مع استكمال الجزء الأخير بمسافة 415 كيلومتر إلى غاية الحدود مع النيجر و تعزيز 21 منشأة قاعدية للموانئ و بناء 11 ميناء و مخابأ صيد و تعزيز و ترميم 21 محطة مطار و كذا إنجاز المحطة الثانية لمطار وهران.

كما نجم عن تطبيق برنامج الأشغال العمومية للفترة 2005-2009 توفير 561000 منصب شغل و مكن من تعزيز جهاز الهندسة و الإنجاز من خلال إنشاء 3500 مؤسسة جديدة و 350 مكتب دراسات.

برنامج 2010-2014 الخاص بقطاع الأشغال العمومية: مخطط حقيقي لفك العزلة عن كل المناطق

يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 2010-2014 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤكد بالتالي إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد و تعزيز المنشآت الأساسية.

يتضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية.

يوجه أزيد من 3.100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم و إنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة و تحديث و اعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق و إنجاز و تحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري و القيام أخيرا بكسح و تعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.

و قد سجلت حصيلة برنامج المنشآت الأساسية للأشغال العمومية في الفترة 2005-2009 الذي دعم بغلاف مالي قدر ب 2.550 مليار دج و الذي يغطي أكثر من 1.800 عملية و إنجاز تقديما "جد ملموس".

و قد سمح البرنامج الخماسي 2005-2009 بصيانة و تطوير أكثر من 67.369 كلم من شبكة الطرقات و بناء 1.250 منشأة فنية.

تعتبر حالة شبكة الطرقات اليوم مقبولة بالنسبة لـ 95 بالمائة من الطرقات الوطنية مقابل 55 بالمائة سنة 1999 و 75 بالمائة من الطرقات الولائية مقابل 45 بالمائة سنة 1999 و 71 من الطرقات البلدية مقابل 40 بالمائة سنة 1999.

و قد سمح هذا البرنامج بتسجيل تحسن في سيولة و أمن الطرقات خاصة بتسليم 37 نفقا و القضاء على أكثر من 500 نقطة سوداء و كذا إنجاز برنامج هام للإشارات العمومية و الأفقية.

و تم في إطار هذا البرنامج إنجاز حوالي 500 دار لصيانة الطرقات مجهزة بالإضافة إلى 15 حظيرة جهوية لصيانة شبكة الطرقات و التدخلات في حال وقوع تقلبات جوية أو انزلاقات للترربة.

و مكن البرنامج الخماسي السابق أيضا من إنجاز طريق سريع حديث بطول إجمالي يزيد عن 1720 كيلومتر و هو حاليا طور الاستكمال و سيجوز و يستغل حسب المعايير الدولية و إنجاز الطريق الاجتياي الثاني للطريق السريع للجزائر العاصمة الذي يبلغ طوله الإجمالي 200 كيلومتر.

كما مكن البرنامج 2005-2009 من تطوير الطريق العابر للصحراء مع استكمال الجزء الأخير بمسافة 415 كيلومتر إلى غاية الحدود مع النيجر و تعزيز 21 منشأة قاعدية للموانئ و بناء 11 ميناء و مخبأ صيد و تعزيز و ترميم 21 محطة مطار و كذا إنجاز المحطة الثانية لمطار وهران.

كما نجم عن تطبيق برنامج الأشغال العمومية للفترة 2005-2009 توفير 561000 منصب شغل و مكن من تعزيز جهاز الهندسة و الإنجاز من خلال إنشاء 3500 مؤسسة جديدة و 350 مكتب دراسات.

مخطط الري 2010-2014 : مواصلة الجهود الرامية الى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب و استكمال المشاريع الجارية

يتضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 الى 2014 في جانبه المخصص لقطاع الموارد المائية مواصلة الجهود الرامية الى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع بناء حوالي ستين منشأة قاعدية خاصة بالري.

كما ينص هذا البرنامج الذي كرس له غلafa ماليا قيمته 21214 مليار دج (286 مليار دولار) على انجاز 35 سدا ليرتفع العدد الاجمالي لها الى 104 سدود عبر الوطن و 25 نظام خاص بتحويل المياه اضافة الى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها.

و من خلال هذا البرنامج الطموح الذي يندرج في اطار مواصلة المخططات السابقة التي تمت المباردة بها منذ عشر سنوات تعزز السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98 بالمئة في افاق سنة 2014 بعد أن بلغت 78 بالمئة في سنة 1999 و 93 بالمئة في سنة 2009 .

و يتعلق الأمر أيضا بزيادة حجم المياه الشروب المنتجة الى 3ر6 مليار متر مكعب في سنة 2014 مقابل 1ر25 مليار في سنة 1999 و 2ر75 مليار في سنة 2009 اضافة الى تحسين قدرات تعبئة المياه الجوفير قصد بلوغ 9ر1 مليار متر مكعب خلال نفس الاجال (مقابل 4ر2 في سنة 1999 و 7ر1 في سنة 2009).

من جهة أخرى ينص برنامج الاستثمارات العمومية بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة على توسيع الشبكات الوطنية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير.

و بعد أن بلغت 50000 كلم في سنة 1999 ثم 90000 كلم في سنة 2009 فإن طول الشبكة الوطنية الخاصة بالمياه الصالحة للشرب من المفروض أن يصل الى 105000 في سنة 2014 في حين أن طول شبكات التطهير سيرتفع الى 45000 كلم مقابل 21000 في سنة 1999 و 40000 في سنة 2009.

و موازاة مع ذلك ستقدر النسبة الوطنية المتوقعة للربط بالبالوعات 95 بالمئة في افاق سنة 2014 (78 بالمئة في 1999 و 86 بالمئة في 2009).

و فيما يتعلق بوتيرة توزيع المياه على ال 1541 بلدية على المستوى لوطني يتوقع الرفع من نسبة التوزيع اليومي الى 80 بالمئة بالنسبة لمجموع هذه البلديات في سنة 2014 مقابل 45 بالمئة في سنة 1999 و 70 بالمئة في 2009 مع الاشارة الى أن عملية التوزيع المتمثلة في يوم بيوم من المفروض أن ترتفع الى نسبة 13 بالمئة في سنة 2014 (30 بالمئة في سنة 1999 و 18 بالمئة في 2009) في حين أن معدل التوزيع المتمثل في يوم واحد كل ثلاثة أيام من المرتقب أن ينخفض من 12 بالمئة في سنة 1999 الى 7 بالمئة في سنة 2014 (25 بالمئة في 1999).

و بخصوص الري من المقرر أن تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 مقابل 157000 في 1999 و 219000 في السنة الماضية. و من المفروض أن ينتقل الري الصغير و المتوسط إلى 12ر1 مليون هكتار في نفس الآجال مقابل 350000 هكتارات في 1999 و 914000 في السنة الماضية في حين سيرتفع عدد المماسك المائية إلى 581 في 2014 مقابل 304 منذ 11 سنة و 407 في 2009 حسب التوقعات الرسمية.

و فيما يتعلق بانهاء المشاريع التي تعد قيد الانجاز فإنها تخص تحويل المياه من إن صالح إلى تمنراست لتحسين التزويد بالماء الشروب بمدينة تمنراست و مراكز الحياة الواقعة برواق التحويل و الذي سيدخل حيز التشغيل في جويلية 2010.

كما يتعلق الأمر بالمرحلة الثانية لنظام بني هارون و المتمثل في ربط السد المخزن لواد عثمانية مع مماسك أوركيس بولاية أم البواقي و كودية مدور (باتنة).

و قد تم إطلاق الإعلان عن المناقصات المتعلقة بهذا المشروع في حين تم اختيار المستفيدين لحصتين.

و سيشمل الجهد المبذول من أجل استكمال المشاريع تحويل الهضاب العليا لسطيف من خلال ربط سدي (ابراقن-اغيل أمدا) بثلاث منشآت سيتم انجازها (تبلوط و دراع ديس و مهوان) لتحسين التزويد بالماء الشروب بالمنطقة و التنمية الفلاحية.

و من جهة أخرى تدرج هذه الأهداف في إطار مواصلة الانجازات المسجلة خلال الفترة الممتدة بين 2005-2009 في مجال تعبئة الموارد و أنظمة التحويل الكبرى و التطهير و الري.

و بخصوص تعبئة الموارد فقد تم تعبئة 9 سدود بالماء مما جعل الجزائر تتوفر على قدرة إضافية تقدر ب 3ر1 مليار متر مكعب. أما فيما يتعلق بعمليات التحويل الكبرى فقد تم استلام 8 مشاريع خلال السنوات الخمس الأخيرة.

و في مجال التطهير تم استلام 27 محطة جديدة لتطهير المياه القذرة بالإضافة إلى مشروعين ضخمين للتطهير و مكافحة صعود المياه بواد سوف و ورقلة.

و فيما يتعلق بالري فقد تم استلام عدة مساحات خلال الخماسي الفارط لمساحة اجمالية تقدر ب 48000 هكتارات.

البرنامج العمومي للتنمية: أكثر من 895 مليار دينار للجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية

خصصت الدولة غلafa ماليا فاق 895 مليار دينار لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية وذلك في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الممتد على مدى الفترة 2010-2014 .

و بالاستفادة من هذا المبلغ ينتظر أن يتم إنجاز 4 مقرات ولائية و 103 مقر دائرة و 6 مراكز لتكوين المستخدمين و حوالي 450 مقرا للأمن الولائي وأمن الدائرة والأمن الحضري.

كما ينتظر أن يتم خلال ذات الفترة إنجاز أزيد من 180 مفرزة للشرطة القضائية وشرطة الحدود و وحدات الجمهورية للأمن ناهيك عن أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وفي هذا الإطار فإن قطاع الجماعات المحلية سيعرف إصلاحات كبرى خلال السنوات الخمس القادمة باعتبارها يشكل "قاعدة اللامركزية و مشاركة المواطنين في التسيير عبر منتخبهم خصوصا فيما يتعلق بالتقسيم الإداري الجديد و مراجعة قانوني البلدية و الولاية و التشريع المتعلق بالمالية و الجباية المحليتين".

وفي سياق المجهودات التي تصب في إطار تحديث الجماعات المحلية و عصرنتها كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد وقعت خلال شهر جوان من سنة 2009 على صفقات-برامج مع ثلاث مؤسسات عمومية وطنية من أجل اقتناء عتاد لتجهيز مختلف بلديات القطر الوطني.

و تخص هذه الصفقات تدعيم الحظائر البلدية بعربات التنظيف و التطهير و النقل المدرسي و تجديد و صيانة العربات المستعملة مع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التابعة للبلديات.

كما تنص الصفقة-البرنامج الجديدة المبرمة مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية علي اقتناء 1300 حافلة صغيرة موجهة للنقل المدرسي و 2870 شاحنة صناعية بمبلغ مليار دج.

أما الصفقتان الأخريان فستسمحان باقتناء 1840 آلة خاصة بالأشغال العمومية بغلاف مالي قيمته 1648 مليار دج و كذا 585 جرار و 2094 عتاد مرافق بقيمة 175 مليار دج.

وفي مجال التنمية المحلية تم منح الجماعات المحلية غلafa ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية و أكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الانمائية الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات.

وبالموازاة مع ذلك فان عملية رقمنة كل سجلات الحالة المدنية المقدرة ب400.000 ستتم في أجل أقصاه سنتين.

و سنتبع عملية رقمنة الحالة المدنية ابتداء من 2013 باستحداث السجل الوطني للحالة المدنية مع وضع رقم تعريف وطني وحيد لكل مواطن سيسمح "بتخفيف الإجراءات الإدارية على مستوى المرافق العامة و ذلك بتسهيل التعرف على الأشخاص و وثائق الحالة المدنية" كما سيكون أحد أهم مكونات السجل الوطني للحالة المدنية.

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد ذكر بأن "تأسيس إدارة عمومية قوية و أكثر فعالية شرط ضروري لكي تؤدي الدولة مهمتها بوصفها ضامن احترام قوانين الجمهورية لصالح كافة المواطنين".

على صعيد الموارد البشرية الخاصة بالقطاع الأمني --الذي سيستفيد من انجاز 450 مقرا للأمن الولائي وأمن الدائرة والأمن الحضري خلال الفترة الممتدة من 2010-2014 -- فان نسبة التوظيف السنوية للجهاز تتراوح من 13.000 الى 15.000 عون.

ويتمثل الهدف الذي ترمي اليه المديرية العامة للأمن الوطني على المدى القصير هو بلوغ متوسط تغطية ب"شرطي واحد لكل 300 ساكن".

وما يبرز الحركية الإيجابية التي يعرفها الجهاز الأمني هو التواجد النسوي في هذا الجهاز الذي يقارب نسبة 6 % وهي من أحسن النسب على المستويين العربي و الافريقي.

من جهته يعرف قطاع الحماية المدنية --الذي ينتظر ان يستفيد خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 من انجاز 330 وحدة للحماية المدنية عبر الوطن-- تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة.

وفي هذا الصدد فقد تم خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2009 توظيف 18.602 عون وضابط في هذا السلك عبر التراب الوطني كما أن 252 وحدة جديدة للحماية المدنية قد أنشأت خلال نفس الفترة بهدف تقديم مختلف عمليات الإسعافات والإنقاذ لفائدة المواطنين في حالات حوادث المرور أو الكوارث الطبيعية أو الصناعية.

قطاع السكن يستفيد من غلاف مالي قيمته 3700 مليار دج ما بين 2010-2014

2 جوان 2010- خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني (2) وحدة سكنية و اعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2010-2014 .

و من مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها ب 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار) التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة نسبتها 4ر17 بالمئة بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني.

و يتعلق الأمر أيضا بانجاز 500000 وحدة سكنية ايجارية و 500000 وحدة سكنية ترقية و 300000 وحدة سكنية في اطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة سكنية ريفية.

و عليه سيتم تسليم مجموع 1ر2 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 فيما سيتم استكمال الـ 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015-2017.

و للاشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009 الذي حدد هدفا مبدئيا لانجاز مليون (1) وحدة سكنية ليرفع هذا العدد الى 1ر65 مليون وحدة سكنية مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65 بالمئة عملا بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في اعداد برامج تكميلية لولايات جنوب الوطن و الهضاب العليا و الامتصاص التدريجي للسكن الهش.

و للاشارة فان عدد الوحدات السكنية المنجزة خلال فترة 2005-2009 يبلغ 912326 وحدة سكنية (كل الفئات) مما يمثل 91ر2 بالمئة من هدف برنامج رئيس الجمهورية الذي نص على تسليم 1 مايون وحدة سكنية في افاق سنة 2009 .

و اعتمادا على توقعات الانجاز المحددة للسداسي الثاني 2010 فان عدد السكنات المنجزة بتاريخ 31 ديسمبر 2010 قد يصل الى 1ر048 مليون وحدة سكنية.

و للاشارة تمثل السكنات الريفية نسبة 42 بالمئة من هذه السكنات المنجزة فيما بلغت نسبة السكنات الحضرية منها 58 بالمئة.

و بخصوص الجانب المالي خصصت الدولة غلafa ماليا اجماليا لبرنامج السكن 2005-2009 قدرت قيمته 1581 مليار دج.

و يذكر أن غلafa ماليا قيمته 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) خصص لبرنامج الاستثمارات العمومية الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014 الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في استكمال المشاريع الكبرى التي تمت مباشرتها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه بقيمة 9700 مليار دج (130 مليار دولار) و الالتزام بتحقيق مشاريع جديدة قيمتها 11534 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).

تخصيص 619 مليار دج لقطاع الصحة

استفاد قطاع الصحة من غلاف مالي يقدر بـ 619 مليار دج في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010-2014.

و سيخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي و أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

و تصنف العمليات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأولويات التي ستستهدف التقليل من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد و مستشفيات أو مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية

متخصصة حسيما جاء في برنامج العمل لوزارة الصحة و الإسكان و إصلاح المستشفيات للفترة الممتدة بين 2009-2010.

كما يشمل البرنامج الخماسي تحسين الإستفادة من العلاجات الأولية و الثانوية مع العلم أنه من الضروري توفير 254 عيادة متعددة التخصصات و 34800 سرير في أفق 2015.

و تجدر الإشارة الى أن هياكل إستشفائية متعددة موزعة عبر الوطن سيما 13 مركز إستشفائي-جامعي و مؤسسة إستشفائية جامعية واحدة و 5 مؤسسات إستشفائية و 68 مؤسسة إستشفائية متخصصة و 195 مؤسسة عمومية استشفائية.

و يعزز هذا النسيج الإستشفائي هياكل على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية البالغ عددها 271 و التي تشرف على تسيير 988 عيادات متعددة التخصصات تتوفر على 3566 سرير مخصص للأمهات و 387 عيادة متعددة التخصصات دون سرير و 5376 قاعة علاج. و يقدر العدد الإجمالي للأسرة العمومية 63680.

و قدرت القروض المالية لسنة 2009 الخاصة بالتسيير (80 بالمائة) و التجهيز (20 بالمائة) للقطاع العمومي للصحة بمجموع 222 مليار دج من بينها 38 مليار دج من مساهمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و بصفة عامة تم مضاعفة القروض المالية المخصصة للقطاع العمومي للصحة ب4 مرات خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2009.

و ترجمت آثار هذه الجهود بتكفل أفضل للقطاع الذي يسجل من جانب الديمغرافية و الكثافة السكانية ارتفاعا مستمرا من معدل الحياة عند الولادة و الذي قدر خلال سنة 2007 ب 75ر5 سنة و الذي "يضعنا في معدل الدول المتطورة" حسب ذات الوزارة.

و تم تسجيل تراجع معتبر في نسبة الوفيات سيما لدى الاطفال بحيث انتقلت من 39ر4 سنة وفاة لكل 1000 مولود على قيد الحياة خلال سنة 1999 مقابل 62ر2 سنة 2007.

و قدرت الحصص الوطنية خلال سنة 2009 بطبيب عام واحد لكل 1457 نسمة و مختص واحد لكل 2052 نسمة و صيدلي ل4492 نسمة و طبيب أسنان جراح لكل 3241 نسمة و شبه طبي واحد لكل 370 نسمة.

و في ما يخص علاج الأمراض المعدية تم تسجيل "إنخفاض معتبر" في الأمراض المتنقلة و انتشار الأمراض غير المعدية و التي تمثل حاليا 60 بالمائة من أسباب الوفاة مقابل 30 بالمائة من الأمراض المتنقلة و 10 بالمائة للوفيات العنيفة.

و من جهة أخرى خصص البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية غلafa ماليا قيمته 100 مليار دج من أجل وضع الحكامة الالكترونية و كذا توسيعها.

و ستسمح الحكامة الالكترونية بتطوير الخدمات العمومية و عصرنه الإدارات و المؤسسات بحيث لا تقتصر على إدخال الأدوات المعلوماتية على المؤسسات فحسب و إنما ستساهم في تحسين التسيير الداخلي و العلاقات مع المواطن.

و يتمثل هذا النظام في استعمال التكنولوجيات الجديدة لضمان السير المنتظم للخدمات العمومية سواء تعلق الأمر بالسير الداخلي أو بالمستعملين.

و سيساهم تطبيق هذا النظام في تطوير كافة النشاطات و الإجراءات و الترتيبات و تبسيطها و تحويلها "النوعي" للإطارات التقنية من خلال استعمال أجهزة و أنظمة تكنولوجية حديثة.

و ستشهد السنوات المقبلة انشاء و فتح بوابات على الانترنت من قبل الوزارات و الإدارات المركزية و الجماعات المحلية (ولاية-دائرة-بلدية) قصد تقريب المواطنين من الإدارة.

و سيتكمن المواطنون بفضل هذه الاستراتيجية المتمثلة في فتح البوابات من تحميل الاستثمارات و غيرها من الوثائق الإدارية.

و تقترح استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 على المواطنين و المؤسسات و الإدارات حوالي 400 خدمة عبر الشبكة العنكبوتية .

و على صعيد آخر خصص ذات البرنامج غلafa ماليا قيمته 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن منظومة التربية الوطنية و التعليم و التكوين.

و في هذا الصدد تم التوقيع على عدة اتفاقيات بين قطاع البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و قطاعات التربية و الشباب و الرياضة و التضامن الوطني و التعليم و التكوين المهنيين قصد تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المؤسسات التابعة لهذه القطاعات.

و بخصوص التربية سمحت مباشرة إصلاح المنظومة التربوية بإدخال الإعلام الآلي على كل أطوار التعليم إلى جانب تكريس الإعلام الآلي كمادة كاملة.

و بغرض تحسين المردود التربوي تم تجهيز كافة المؤسسات الثانوية بمخبر للإعلام الآلي في حين سيتم تجهيز مؤسسات المتوسط بذات المخابر في أواخر السنة الجارية.

و بهدف تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عبر المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة تم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارتي البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التضامن الوطني و الأسرة و الجالية الجزائرية بالخارج.

و بموجب هذه الاتفاقية تلتزم وزارة البريد بضمان تعميم هذه العملية على مستوى كافة المؤسسات التابعة لوزارة التضامن الوطني.

و يستدعي هذا الإجراء تأهيل المؤسسات المربوطة بشبكة الانترنت أو ربط المؤسسات التي لم يتم ربطها بعد بالإضافة إلى تكوين المكونين المختصين في استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين وزارتي البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التكوين و التعليم المهنيين ترمي إلى دعم التطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لصالح مختلف فئات المجتمع.

و سيخص هذا التكوين الذي يؤطره مختصون في الإعلام الآلي و الاتصال الموظفين و الطلبة و البطالين و النساء في الوسط الريفي و تلك الماكثات في البيت.

البرنامج العمومي للتنمية : تخصيص 250 مليار دج للبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الإتصال

خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014 غلafa ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الإتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

و تم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية.

و يسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق.

و كان رئيس الجمهورية قد أكد في أوت 2009 ان قطاع البحث العلمي الاكاديمي قد جهز بوسائل مالية "هامية تغطي الاحتياجات في مجال بحث جاد حيث سيتم الاستفادة منها لتعويض الباحثين و المؤطرين و تجهيز مخابر البحث وورشات أخرى و تثمين براءات الاختراع".

و قال في هذا الصدد "أن هذا المسعى يهدف إلى توفير جو من الثقة بين الباحثين و بيئتهم الاجتماعية و الصناعية من اجل استغلال احسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني".

و تم في هذا الإطار تجسيد أهم الأعمال التي تمت مباشرتها عبر وضع 12 لجنة قطاعية جديدة و تنصيب قريبا لمجلس وطني للتقييم الذي سيكون بمثابة قاعدة لترقية المنظومة الوطنية للبحث و رفعها إلى مستوى المقاييس الدولي.

و ارتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الاطلاق المبرمج ل 200 غرفة عمليات للبحث بالإضافة إلى انشاء 6 وحدات جديدة للبحث و مركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية.

و لبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداء من فيفري الفارط إلى غاية نهاية 2010.

و فيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تستدعي هذه العملية تجنيد اكثر من 1000 خبير من كل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و الكفاءات الجامعية داخل و خارج الوطن.

و تم اقتراح البرامج الوطنية للبحث العلمي ال34 من قبل اللجان القطاعية و تخص الفلاحة و الموارد المائية و المواد الأولية و الطاقة و التربية و الثقافة و الإتصال و القانون و الاقتصاد و السكن و العمران و البناء و الصحة و العلوم الحية و تكنولوجيات البناء و العلوم الانسانية و التاريخ و تهيئة الإقليم و البيئة و المخاطر الكبرى و العلوم الاساسية.

كما سيتم اشراك الاساتذة الجامعيين في النشاطات الوطنية و الوصول بذلك إلى بلوغ 28000 استاذ باحث خلال نفس السنة عبر 1200 مخبر من أجل دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي.

تعليم عالي: مواصلة الاصلاحات من أجل تكوين و تأطير نوعيين

تؤكد الميزانية الموجهة لقطاع التعليم العالي في إطار برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 عزم الدولة على مواصلة الاصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين و تأطير نوعيين.

و يرى الملاحظون ان هذا البرنامج الذي تمت المصادفة عليه خلال مجلس الوزراء الأخير خصص 868 مليار دج للقطاع لانشاء 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيًا.

و ستعزز هذه المشاريع قدرات الاستقبال البيداغوجية و الهياكل الجامعية الموجودة مع العلم ان القطاع يتوفر إلى الدخول الجامعي 2009-2010 على 2 ر 1 مليون مقعد بيداغوجي و 510.000 سرير ايواء.

و يرى المختصون ان هذا المبلغ "الهام" الذي استفاد منه قطاع التعليم العالي سيعمل على استكمال مسار الاصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع منذ اكثر من عشر سنوات.

و حرصا على تحسين نوعية التكوين و التأطير بادرت دائرة التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الإجراءات على غرار فتح اقسام تحضيرية للالتحاق بالمدارس الوطنية في العديد من الفروع و انشاء مدارس جديدة مختصة في التكنولوجيا و الصحافة و العلوم السياسية و التسيير.

كما تم فتح فروع للتوظيف الوطني سيما في الاختصاصات العلمية بالاضافة إلى اتخاذ اجراءات من اجل تحسين نوعية التأطير عبر مواصلة تنفيذ مخطط تكوين المكونين.

و يعتبر الملاحظون ان تحرير الجزائر من تبعيتها للمحروقات يفرض نفسه اكثر فاكثر كرهان كبير يتعين على البلد ان يرفعه في السنوات المقبلة و ذلك مرهون لا محالة بترقية اقتصاد قائم على المعرفة تحظى فيه الجامعة بدور محوري.

و ألح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مرارا على ضرورة اعطاء دفع قوي للعلاقة بين الجامعة و بيئتها الاقتصادية و الاجتماعية و اقامة علاقة متينة بين التكوين و الشغل.

و عبر رئيس الجمهورية خلال الخطاب الذي ألقاه في نوفمبر الفارط من ولاية سطيف بمناسبة الإفتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009-2010 عن "قناعته الراسخة" بأن الاستثمار في الموارد البشرية و تحسين كفاءاتها و مهاراتها هو الأساس المتين الذي سيمكن البلد من تعزيز قدراته التنافسية في عالم يتغير بوتيرة سريعة و يتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساسا على المعرفة.

كما جدد الرئيس بوتفليقة عزم الدولة على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير المنظومة الجامعية و البحثية من أجل "تمكين الجامعة من الاستجابة بكفاءة و اقتدار للطلب الاجتماعي على التعليم العالمي و الارتقاء بأدائها البيداغوجي و العلمي".

ولقد أبان التطور الذي يشهده البلد في جميع المجالات عن حاجة المؤسسات العامة و الخاصة إلى كفاءات مهنية تمكنها من اقتحام مجالات الاستثمار في الابتكار و تعزيز قدراته الانتاجية و التنافسية و من ثمة الحاجة الملحة إلى تنظيم الربط بين الجامعة و المؤسسة بشكل أكثر دقة و فاعلية.

و تبرز الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للتنمية البشرية من خلال منح هذا الأخير 40 بالمئة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 و الذي يقدر ب 21.214 مليار دج ما يعادل 286 ملايين دولار.